بيروت في ٢٥/٦/2025

**دولة رئيس مجلس النواب**
**الأستاذ نبيه بري المحترم**

**الموضوع: اقتراح قانون تنظيم عودة النازحين السوريين.**

نودعكم ربطاً اقتراح القانون المشار إليه أعلاه، مرفقاً بالأسباب الموجبة.

جبران جرمي باسيل

## اقتراح قانون تنظيم عودة النازحين السوريين.

**المادة الاولى:**

خلافا لأي نص آخر، يرحّل دون توقيف كل النازحين السوريين المقيمين على الاراضي اللبناني و كانوا قد دخلوا عبر المعابر الحدودية البرّية، البحريّة و الجويّة بمهلة أقصاها 6 أشهر من تاريخ صدور القانون بالجريدة الرسمية ، تحت طائلة التوقيف اذا لم يلتزموا بالمهلة المحددة.

**المادة الثانية:**

يستثنى من أحكام هذا القانون كل نازح من الجنسية السورية حائز على اقامة صالحة بتاريخ صدور هذا القانون من الامن العام اللبناني حصراً بمختلف فئاتها القانونية و الاشخاص الحائزين على بطاقة لجوء سياسي صادرة عن الامن العام اللبناني حصراً.

**المادة الثالثة:**

يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

## الأسباب الموجبة

يقضي اقتراح القانون اعلاه بالترحيل الفوري لكل نازح سوري موجود على الأراضي اللبنانية بصورة غير شرعية، بعد انتفاء الحجج التي يبرّر بها المجتمع الدولي رفضه لعودة النازحين، كما يقضي بمنع عودة النازحين السوريين الذين غادروا الأراضي اللبنانية وشطبهم عن لوائح المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR، المسجّلين والمدوّنين (registered and recorded) لديها، بالاضافة الى الوقف الفوري لمساعدات المفوضية والمنظمات الدولية التي تقدّمها لهم في لبنان وتحويلها الى سوريا، باعتباره أمراً ليس ملحّاً فقط بل إجراءً واجباً.

حيث ان الاقتراح ينطلق من مجموعة من المتغيّرات والوقائع الميدانية والسياسية والمعطيات العلمية والقانونية. فالواقع السياسي الجديد في سوريا، يؤكّد أن العائق أمام عودة النازحين السوريين قد انتفى، خصوصاً أن الغرب عمد الى ربط العودة بالحل السياسي في سوريا، وهو حلّ يسلك طريقه الى التطبيق، انطلاقاً من إصرار كل الأطراف في سوريا بالحفاظ على المؤسسات ووحدة أراضي سوريا وإعلانهم دخول مرحلة انتقالية تقضي بتأمين الانتقال السلمي للسلطة. يُضاف الى ذلك أن الحكومة الانتقالية أقرّت عفواً عامّاً شمل كل الجنود في صفوف الجيش السوري، كما أعلنت فتح كل المعابر أمام النازحين السوريين في الخارج.

حيث ان اتفاقية جنيف للعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، تنصّ على ان صفة اللجوء، والحماية الدولية، تسقط في حال لم تعد الظروف التي أجبرته على اللجوء الى بلد آخر موجودة وأصبح بإمكانه العودة الى بلده الأصلي بحسب المادة الثانية من اتفاقية جنيف، وإذا لم يعد هناك خوف مبرّر من الاضطهاد، في مثال الاطاحة بالنظام الذي كام يمارس الاضطهاد، بحسب ما نصّت المادة الأولى من الاتفاقية نفسها.

حيث ان عدداً من الدول الغربية، لاسيما الأوروبية، التي رفضت عودة النازحين السوريين الى بلادهم سابقاً ربطاً بالحل السياسي في البلاد، عمدت الآن بعد التطوّرات السياسية الأخيرة في سوريا الى تعليق طلبات اللجوء للسوريين لديها والعمل على ترحيلهم الى بلادهم كألمانيا والنمسا، ما يعني أن الحجة التي استخدمت لمنع لبنان من إعادة النازحين، قد أسقطها الغرب بنفسه.

إن كل الاجتماعات مع المنظمات الدولية والأممية المعنية بملف النزوح السوري، والتي سبقت التطوّرات السياسية في سوريا، كان تؤكّد أن النازحين الذين عادوا في فترات سابقة الى بلادهم لم يتعرّضوا لأي نوع من أنواع التوقيف أو التعذيب وأن السلطات السورية وافقت على دخول كل العائدين من دون قيود. كما أن التعليمات التي أصدرتها الحكومة الانتقالية في سوريا قضت بفتح كل المعابر أمام النازحين العائدين من الخارج.

إن المنظّمات الأممية التي تعمل على تأمين المساعدات للنازحين السوريين، معنية بالاستمرار في تأمينها لهم، ولكن في سوريا بعد وقفها في لبنان. كما يُفترض بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، التي شجّعت طيلة المرحلة السابقة على بقاء النازحين السوريين في لبنان على الرغم من انتهاء الحرب في سوريا، في انتهاك الخطير للشرعة الدولية لحقوق الإنسان، معنية بتعديل موقفها وتقديم الدعم الكامل للدولة اللبنانية في تشجيع النازحين السوريين على العودة الى بلادهم.

إن التصويت لصالح اقتراح القانون المرفق، واجب ليس فقط من الناحية الأمنية، بل من منطلق إنساني. وللتذكير فإن ما يقارب 800 ألف نازح سوري ليسوا مسجّلين او مدوّنين لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ما يعني أنهم موجودون في لبنان بصورة غير شرعية، وهو ما يستدعي ترحيلَهم على الفور بتطبيق القوانين اللبنانية المرعية الاجراء والاتفاقات القضائية القائمة بين لبنان وسوريا.

كما أن العمال السوريين في لبنان لا يتخطّى عدد الموجودين منهم في لبنان بصورة شرعية الثلاثة آلاف، بالاضافة الى عدد موجود بموجب إقامة، في مقابل العدد الأكبر غير الشرعي والذي يستدعي بدوره ترحيله بشكل فوري.

إن كل ما سبق، يقضي بإصدار تشريع من المجلس النيابي يقضي بالعودة الفورية لكل النازحين السوريين في لبنان ويمنع عودة الذين غادروا لبنان الى سوريا بسبب العدوان الاسرائيلي على الاراضي اللبنانية، أو بعد التحوّل السياسي في البلاد، لا سيما من هم من حملة بطاقات التعريف من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وذلك استناداً الى لوائح المفوضية التي تمّ تسليمها الى الدولة اللبنانية. كما يقضي اقتراح القانون بأن توقف المنظمات الأممية مساعداتها لهم في لبنان، وتحوّلها الى سوريا، خصوصاً أن الليرة السورية بدأت تسجّل تحسناً مقابل الدولار، بينما يزيد استمرار المساعدات في

حيث ان الوقائع المستجدّة في سوريا، أسقطت فرضية عدم توفّر الظروف الآمنة لعودة النازحين السوريين. مع الإشارة الى أن أعداد النازحين السوريين الذي غادروا لبنان منذ بدء العدوان الاسرائيلي عليه، بلغت ما يقارب 500 ألف سوري، بينهم 388 ألف مسجّلون لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان UNHCR، وقدغادروا بصورة شرعية، على الرغم من أن الغارات الاسرائيلية على المعابر الحدودية قد أعاقت بشكل كبير عملية العودة، إلا أنّها استمرّت وربما بوتيرة أعلى عبر المعابر غير الشرعية، قبل أن تعمد الأجهزة الأمنية اللبنانية، بعد ألاحداث الاخيرة في سوريا، الى فتح معبرَي المصنع والزمراني في عرسال الذي يتولّاه الجيش اللبناني امام الراغبين بمغادرة لبنان والعودة الى سوريا، في مقابل إقفال المعابر الشرعية امام حركة الدخول من سوريا الى لبنان، وهو ما يفرض على الدولة اللبنانية أن تقوم بتنظيم العودة الفورية للنازحين.

بالموازاة، وعلى الرغم من اتفاق وقف اطلاق النار في لبنان، فإن الوضع الأمني لا يزال هشّاً، بانتظار انتهاء الحرب بشكل دائم، خصوصاً أن التهديدات والخروقات الاسرائيلية للاتفاق لا تزال متواصلة، بالاضافة الى التحذيرات المتكررة بعدم العودة الى أكثر من 50 بلدة في جنوب لبنان تعرّضت بمعظمها لتدمير شبه كامل. وللتذكير فإن العدوان الاسرائيلي أدّى الى تهجير ما يقارب 1.8 مليون لبناني، كما أن عودتهم لا تزال محفوفة بتحدّيات كبيرة، نظراً الى حجم الدمار، حيث تشير الأرقام الى تدمير 100 ألف وحدة سكنية، من بينها 262 مبنى في الضاحية الجنوبية لبيروت، وخسائر في قطاع السكن تصل الى 3.4 مليار دولار، و8.5 مليار دولار في البنى التحتية بالاضافة الى خسائر بلغت 5.1 مليار دولار في القطاعات الحيوية. كما تقدّر الأرقام ارتفاع معدّلات الفقر الى 80% والبطالة الى 32.6%.

في المقابل، فإن التطوّرات العسكرية التي فرضت واقعاً سياسياً جديداً، قد يشكّل تمهيداً لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 2254، من شأنه أن يدفع دول الغرب ليس الى الانفتاح على سوريا من جديد فحسب، بل إلى الاعتراف بها كدولة قائمة والتعاون معها. كما أن احتمال رفع العقوبات المفروضة بموجب قانون قيصر تضاعف بحكم المتغيّرات، ما من شأنه أن يساهم في الحدّ من الأزمة الاقتصادية وينهي الحصار المفروض على البلاد.

لبنان عبئاً إضافياً على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ودافعي الضرائب في الدول المانحة، خصوصاً أن بعض النازحين عمد إما الى إعادة عائلاته الى سوريا وإبقاء فرد منها لتقاضي المساعدات في لبنان، وإما الى ترك بطاقاته المصرفية مع معارف له في لبنان، حيث أظهرت أرقام UNHCR ان 93% من المساعدة المالية مستمرّة بصورة طبيعية، وهو رقم لا يتناسب مع أعداد النازحين المسجّلين لديها العائدين الى سوريا خلال الشهرَين الماضيين.

**لذلك**

جئنا باقتراحنا هذا آملين منكم احالته للجان المعنيّة ليصار الى اقراره وفق الاصول المنصوص عنها.